

وعلى ذلك فان جدول أعمال مجلس الامن طوى عام ١٩٦٧ قضية فلسطين كما طوته الجمعية العامة من قبل ثم جاء القرار ٢٤٢ الذي تم التصويت عليه فحول قضية فلسطين لقضية لاجئين اذ ان كل ما ورد فيه هو ما نصت عليه الفقرة التنفيذية الثانية منه (المقطع ب) التي تقول « ان مجلس الامن يؤكد ضرورة ايجاد تسوية عادلة لقضية اللاجئين » .

وقد اوردت خصيصا الوضع القانوني للبند في مجلس الامن لاطهار التباين والتناقض الصارخين بين الجمعية العامة ومجلس الامن وموقف كل منهما من البند . فحين طوى البند من جدول أعمال الجمعية العامة من ١٩٥٢ كما اظهرنا استمر ادراجه في جدول أعمال مجلس الامن حتى ١٩٦٦ وطوي أيضا في عام ١٩٦٧ . وهذا ليس فقط دليلا على التخطيط الذي تعمل فيه الأمم المتحدة . فجهاز رئيسي كالجمعية العامة يطوي بندا معيننا وجهاز رئيسي آخر كمجلس الامن يستمر في ادراجه . ولكنه مثال على أصابع التآمر داخل المنظمة التي تلاحق قضية فلسطين لطمسها . ومثل هذه المفارقات داخل المنظمة كثيرة مما يمكن بل يجب ايراده في أي بحث أوسع في الموضوع ولكنني اكتفيت بهذا المقدار الان .

مثال على العلاقة بين البند وصياغته والقرار المتخذ

وكمثال على أهمية وجود البند وعلاقته بالقرار الذي يصوت عليه والمناقشات التي تدور حوله واتجاهاتها نأخذ آخر بند من البنود التي أدرجت على جدول أعمال الأمم المتحدة مما تفرع عن قضية فلسطين . فعلى اثر حادث ميونيخ طلب الامين العام فالدهايم في ٨ ايلول ١٩٧٢ ادراج بند جديد في جدول أعمال الجمعية العامة عنوانه « اجراءات منع الارهاب وغيره من أنواع العنف التي تهدد أو تودي بحياة الأبرياء أو تعرض للخطر الحريات الأساسية » .

وبعد مناقشات طويلة وحادة نجح سفير المملكة العربية السعودية السيد جميل البارودي في ادخال اضافة على البند الذي اقترحه الامين العام هي الآتية :

« ودراسة الاسباب وراء تلك الأنواع من الارهاب وأعمال العنف الكامنة في البؤس والاحباط والاسى واليأس التي تتسبب في قيام بعض الناس بالتضحية بأرواح البشر بما فيها أرواحهم في محاولة لاجراء تغييرات جذرية » .

وإذا انت قرأت الان صياغة البند بكامله — أي البند كما اقترحه الامين العام فالدهايم مضافا اليه ما اقترحه السفير البارودي وأقرته الجمعية العامة — لاتضح لك الفارق الكبير بين شكله الاول وشكله الأخير المكتمل . وقد كان من نتائج الاضافة العربية انها غيرت اتجاه المناقشات ، لانها جعلت أمرا محتما العودة الى تلك الاسباب العميقة الكامنة في البؤس واليأس — أي الى جذور المسألة العربية الحديثة — كما تتمثل في فلسطين وانها وجهت القرار الاخير الصادر عن الجمعية العمومية الرقم ٣٠٢٤ (الدورة ٢٧) تاريخ ١٨ كانون الاول ١٩٧٢ في اتجاه مفيد للعرب بحيث تضمن في قسمه التنفيذي الفقرات الثلاث الآتية :

١ — تحث (أي الجمعية العمومية) الدول على تكريس عنايتها الفورية لاجاد حلول عادلة سلمية للاسباب الأساسية التي تؤدي الى أعمال العنف .

٢ — تعيد التأكيد على الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت الاستعمار وأنظمة التمييز العنصري وأنواع السيطرة الأجنبية الأخرى ، وتدعيم شرعية نضالها ، خصوصا نضال الحركات التحررية ، وذلك وفقا لاغراض